ميلاد حنا: النظام يعامل المسيحيين كمواطنين من الدرجة الثانية

اقباط يتهمون «الاخوان» بالتآمر مع الحكومة في الاضطرابات الطائفية في الاسكندرية

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسام ابو طالب:

اتهم العديد من الاقباط جماعة الاخوان المسلمين بالتنسيق مع اجهزة الامن من اجل التغطية على حوادث العنف التي شهدتها ثلاث كنائس بالاسكندرية يومي الجمعة والسبت الماضيين.

واشاد عدد من المحامين والكتاب الاقباط الى ان تأييد «الاخوان» لرواية الامن بشأن المتهم المختل عقليا يؤكد ان الجماعة باعت الشارع القبطي من اجل مصالح خاصة.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» شن المفكر ميلاد حنا هجوما عنيفا على قوى الامن والحكومة حيث اتهم كلا منها بالتقصير في حق الاقباط.

وقال حنا ان نظام الرئيس مبارك يتعامل مع الاقباط باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية وانه ترسخ في الاذهان بأنه لا يحق لهم المطالبة بأي من حقوقهم.

واضاف بان معظم المطالب التاريخية للمسيحيين لم يتحقق منها شيء واعتبر الاخوان بأنهم سند النظام وعضده عند حدوث مواجهة مع الاقباط.

وقد اكد الكاتب وعضو مجلس الشعب السابق جمال اسعد عبد الملاك شعوره بالاسى والاحباط بسبب القاء الملف القبطي في يد قوى الامن مما ادى الى احتقان ومرارة في حلق اتباع المسيح الذين يشعرون بأن النظام لا يهتم بالنظر في مشاكلهم. واضاف عبد الملك في تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» عن شعوره بأن مصر مقبلة على كارثة كبرى اذا لم تلتفت الدولة للاسباب الحقيقية التي ادت الى الاحتقان الطائفي وتعمل على القضاء عليها، انتقد اسلوب الاجهزة الامنية المتمثل في تعليق كل التهم على المختلين عقليا. اما المحامي ممدوح تكلا فأوضح ان موقف الاخوان من احداث الاسكندرية ملتبس فبالرغم من تنديدهم به الا انهم اتحدوا مع اجهزة الامن حينما صدقوا البيان الصادر عن الداخلية بشأن المتهم المختل عقليا. اضاف تكلا في تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» بأنه يبدو ان الجماعة استشعرت وجود محنة مع المجتمع والنظام بسبب تصريحات المرشد الاخيرة والتي اساء فيها الى مصر لذا سارعت الجماعة على لسان حمدي حسن رئيس الكتلة البرلمانية للاخوان في مجلس الشعب بتصديق البيان الرسمي الذي صدر حول الحادث.

واكد تكلا على ان هناك شرخا في تقديس الاقباط ولا يمكن ان يعالج الموقف باطلاق مظاهرات تجتمع خلالها رموز الديانتين بغرض الايحاء بأن العلاقة بين عنصري الامة على خير ما يرام. واضاف بأن اي عاقل يستطيع ان يدرك بأن العلاقة الآن بين المسلمين والمسيحيين في اسوأ حالاتها.

وانتقد قيام اجهزة الاعلام بتسفيه الحادث والتغطية عليه، معتبرا اياها بأنها تقوم بتضليل الرأي العام لصالح قوى الحكم.

وقد عبر المخرج يوسف شاهين عن صدمته لاحداث الاسكندرية متهما قوى النظام بأنها السبب المباشر فيما يحدث وذلك بسبب مفاهيم وثقافات العنف التي يجري الترويج لها.

وسخر شاهين من رواية المختل عقليا واصفا اياها ـ بحجة البليد ـ التي لا يمكن لاحد ان يصدقها وطالب قوى الامن بالبحث عن مبررات اخرى كما يصدقها الشارع.

واعترف شاهين بأن الازمة الآن باتت مستفحلة ولا مخرج منها الا برحيل نظام الرئيس مبارك لكي يأتي نظام جديد يستطيع ان يحل مشاكل المصريين ويقضي على التوتر والنار المشتعلة تحت السطح.

واختتم كلامه مؤكدا انه لا يتخيل بأن تتحول مدينة الاسكندرية عاصمة الحب والثقافات المفتوحة لبؤرة ارهاب وعاصمة للموت المنظم.

وعلى صعيد آخر اكد مصدر امني بارز لـ«القدس العربي» بأن بيان الداخلية حول الحادث صحيح مئة في المئة، وان شهود الاثبات اكدوا صحة ما ورد فيه فضلا عن عائلة المتهم وجيرانه والاطباء الذين يعالجونه من الخلل العقلي.

قوات الامن المركزي تحاصر متظاهرين مسلمين امام كنيسة القديسين في الاسكندرية امس

اقباط ومسلمون يحمّلون مبارك ووزير الداخلية مسؤولية احداث الاسكندرية

■ القاهرة ـ ا ف ب: استقبل النائب العام المصري امس في القاهرة وفدا يضم نحو 40 قبطيا ومسلما من حقوقيين واعضاء تنظيمات نقابية وغير حكومية سلمه دعوى ضد الرئيس المصري حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي تحملهم مسؤولية الاعتداءات الاخيرة على ثلاث كنائس في مدينة الاسكندرية.

وجمع الوفد اعضاء في منظمات للدفاع عن حقوق الانسان وفي نقابة المحامين وحركة كفاية المعارضة التي اكد منسقها العام جورج اسحاق لوكالة فرانس برس ان «ما جرى في مدينة الاسكندرية هو غياب للدولة لانها واجهزتها وجهت كل اهتمامها للحفاظ فقط على نظام الحكم الذي يتحمل رئيسه ووزير داخليته مسؤولية ما جرى من اعتداءات على الكنائس».

واتهم اسحق «كل من يحرض على هذا النوع من الفتنة بانه يقوم بدور مطلوب صهيونيا وامريكيا».

وبرر اسحق هذه الاحداث بان «المواطنين من كلا الطائفتين يعانون من ظلم هذا النظام الاستبدادي الذي اوصلهم الى حالة من الاحتقان يبحث فيها المواطن عن متنفس فاتجه الى اضعف الحلقات في هذه العلاقة وهي العلاقة بين الطائفتين».

واعتبر ان «استمرار هذه الحالة سيوصلنا جميعا الى الحريق فليس مهما ان يموت بضعة اقباط او مسلمين الان لكن المهم ان نعيد اللحمة للوطن وللمواطنين ومثال العراق ولبنان لا يزال حيا علينا ان نعتبر منه» داعيا الى «رفع شعار المواطنة اولا».

من جهته رفض الامين العام للمجلس الاعلى لرعاية اهل البيت محمد الدريني «التبريرات الحكومية لهذه الاحداث وتحميلها مسؤولية ذلك لاحد المختلين عقليا فالاحداث تؤكد على سيادة الجهل في نظام التعليم وفي الحياة اليومية».

وندد بـ«منهج التفزيع (خلق حالة من الفزع) الذي يسوقه النظام محليا وخارجيا ودوليا لضمان بقائه على رأس السلطة ولجوء الجميع اليه خوفا من ان يستفرد طرف بالطرف الاخر».

ولم يبتعد رئيس الاتحاد المصري لمنظمة حقوق الانسان نجيب جبرائيل عما ذهب اليه زميلاه لكنه طالب ايضا «بمحاكمة محافظ مدينة الاسكندرية اللواء عبد السلام المحجوب على تصريحاته التي اتهم فيها احد المختلين بالوقوف وراء الاحداث لانها غير مقنعة وتسببت بتجدد الاحداث السبت وامس الاحد».

في المقابل اعتبر مفوض لجنة الحريات في نقابة المحامين ناصر محمد سليمان ان «الحادث فردي» واعاد اسباب اندلاع الفتنة الى «غياب تطبيق الشريعة الاسلامية التي نص عليها الدستور المصري في المادة الثانية التي اعتبرت الشريعة الاسلامية مصدرا اساسيا للتشريع».

وطالب الدولة «بانزال اشد العقوبة بمن يعرضون لحمة الوحدة الوطنية المصرية الى الفتنة استنادا الى قول الرسول (الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها)» رافضا في الوقت نفسه مبدأ فصل الدين عن الدولة و«الغاء المادة 2 من الدستور».

ورافق الوفد عدد من النشطاء الذي رفعوا يافطات كتب عليها «دم الاقباط في رقبة مبارك والعادلي» و«من يحاسب مثيري الفتنة» و«اعلان وظيفة مطلوب مختل عقليا للتعاون مع وزارة الداخلية».

وقد توفي اليوم الاحد احد المصابين اثناء الصدامات التي وقعت بين المسلمين والاقباط بمدينة الاسكندرية بعد الاعتداءات على الكنائس متأثرا بجروحه فيما تجددت المواجهات بعد صلاة أحد السعف بكنيسة القديسين (شرق المدينة).

اعتقال 67 طالبا اخوانيا بمصر

■ أسيوط (مصر) ـ رويترز: قالت مصادر أمنية في محافظتي أسيوط وقنا بصعيد مصر ان السلطات اعتقلت امس الاحد 97 من الطلاب الجامعيين المنتمين الى الاخوان المسلمين في المحافظتين ثم أفرجت عن 30 منهم. وقال محمد حبيب نائب المرشد العام للجماعة «الشرطة أخذت بعضهم من البيوت والبعض الاخر من الشارع».

وأكد أن بعضا من اعتقلوا أفرج عنهم. وأضاف أن «الامر متعلق بمحاولة الاخوان المسلمين لانهاء قانون الطوارىء».

وتظاهر ألوف الطلاب الاخوان في محافظتين بشمال البلاد اليوم مطالبين بالغاء قانون الطوارىء الذي يتيح للسلطات اعتقال الاشخاص بدون محاكمة لفترات طويلة. وكان العمل بقانون الطوارىء المطبق منذ عام 1981 قد مدد لثلاث سنوات في حزيران/ يونيو عام 2003. وقدر مصدر أمني عدد المعتقلين بمقتضاه في الوقت الحالي بأكثر من عشرة الاف شخص. ووعد الرئيس حسني مبارك خلال حملته لانتخابات الرئاسة في ايلول/ سبتمبر بانهاء حالة الطوارىء والعمل على سن قانون لمكافحة الارهاب بديلا لقانون الطوارىء. لكن سياسيين وحقوقيين حذروا من احتمال النص في قانون مكافحة الارهاب على نفس سلطات الاعتقال الموجودة في قانون الطوارىء أو على سلطات أوسع منها. ويقول سياسيون معارضون ان الحكومة تستخدم حالة الطوارىء في تقييد النشاط السياسي لكن الحكومة تقول ان أحكام الطوارىء تستخدم فقط في ردع الارهابيين وتجار المخدرات. وقال محمود حسين العضو القيادي في جماعة الاخوان المسلمين لرويترز «حركة الاعتقالات هدفها هو عرقلة نشاط جماعة الاخوان المسلمين في الشارع بعد أن اكتسبت شرعية من الشعب في الانتخابات الماضية».

وأضاف أن ما يحدث هو «عملية تخويف». وتابع أن اعتقال الطلاب قبل الامتحانات بفترة وجيزة هو تهديد لمن يمكن أن يؤيدوا الاخوان. وشغل الاخوان المسلمون الذين لا تعترف الحكومة بشرعيتهم 88 مقعدا بالبرلمان في الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الاول/ ديسمبر وبرزوا كأقوى قوة معارضة في مصر منذ نحو نصف قرن. ويخوض الاخوان الانتخابات العامة كمستقلين تفاديا للحظر المفروض عليهم منذ عام 1954. وتلقي السلطات بين وقت واخر القبض على أعضاء في الجماعة بتهمة الانتماء الى تنظيم غير مشروع. وتقول الجماعة ان السلطات اعتقلت 14 من أعضائها خلال الايام الماضية. وترفض الحكومة التصريح للاخوان باقامة حزب على أساس أن الدستور يحظر الاحزاب الدينية.

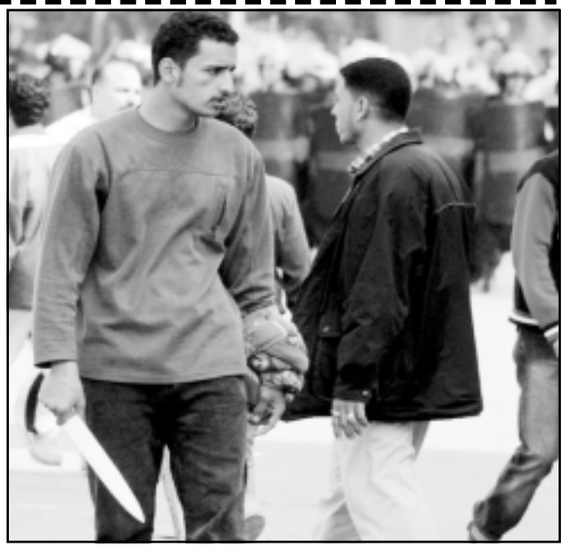

قبطي يحمل سلاحا ابيض اثناء مواجهات مع قوات الامن المصرية امس (رويترز)

مقتل مسلم والشرطة تستخدم الرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين

الاسكندرية: الاشتباكات الطائفية تتواصل لليوم الثالث اثر مهاجمة الكنائس

■ القاهرة ـ يو بي آي: استخدمت الشرطة المصرية امس الغاز المسيل للدموع لتفريق اشتباكات بين مسلمين ومسيحيين تواصلت لليوم الثالث على التوالي في مدينة الاسكندرية بعد مقتل مسيحي في اعتداءات على ثلاث كنائس مصرية يوم الجمعة الماضية.

وقال شهود عيان ان الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع وقامت باطلاق الرصاص المطاطي في الهواء لتفريق حشود غاضبة من المسلمين والمسيحيين تجمعت حول كنيسة القديسين بوسط الاسكندرية للاحتجاج على مقتل أشخاص من الجانبين.

وقال شهود عيان ان المتظاهرين المسيحيين ألقوا بالحجارة والعصي على أفراد قوات الامن المركزي الذين كانوا يطوقون المتظاهرين الغاضبين حول كنيسة القديسين مما دعا الشرطة الى استخدام الغاز المسيل للدموع.

وأضافوا ان الاشتباكات شهدت أيضا استخدام قنابل المولوتوف المصنوعة يدويا والتي رميت من شبابيك البيوت المطلة على الكنيسة والشوارع المجاورة لها.

وكانت مصادر طبية في الاسكندرية قد قالت أن مسلما يدعى مصطفى مشعل قد توفي امس متأثرا بجراح أصيب بها في الاشتباكات التي وقعت السبت.

وفي نفس الوقت قام حوالي 150 مسلما بالتجمهر حول الكنيسة في محاولة للاشتباك مع المحتجين المسيحيين.

وقالت الشرطة ان الاشتباكات المتبادلة الجمعة أوقعت عشرة جرحى على الأقل وان الشرطة اعتقلت 55 شخصا من المسلمين والمسيحيين في محاولة للسيطرة على موجات الاحتجاج التي اندلعت في المدينة الساحلية بعد ثلاثة اعتداءات على كنائس يوم الجمعة الماضية أسفرت عن وفاة مسيحي وجرح 16 آخرين.

وذكرت النيابة العامة المصرية امس الاحد ان تحقيقاتها مع شهود عيان أثبتت أن شخصا واحداً فقط قام بعمليات الاعتداء على ثلاث كنائس بمفرده.

وقالت النيابة في بيان صحافي أنه «لدى قيام النيابة بعرض قانوني للمتهم الذي يدعى محمود صلاح عبدالرازق تعرف الشهود خلاله عليه مؤكدين انه قام بمفرده بعمليات الاعتداء على الكنائس الثلاث فيما تم ضبط سكينتين استخدمهما في عملياته».

وأضافت انه تم الانتهاء من الاستماع الى شهادات 26 شاهدا. وقالت النيابة ان قاضي المعارضات بالاسكندرية أمر امس الأحد بحبس المعتدي لمدة 45 يوما لاستكمال التحقيق معه. ورفض الأقباط المسيحيون الرواية الحكومية، مشيرين الى أن ثلاثة أشخاص على الأقل قد نفذوا الاعتداءات بالأسلحة البيضاء وأن أحد المعتدين كان ملتحيا ويردد شعارات اسلامية.

وتقول الشرطة ان المتهم الوحيد يعاني من «اضطراب نفسي». ووافق مجلس الشعب (البرلمان) امس على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أحداث العنف الطائفي في الاسكندرية.

وقال وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب ان الحكومة تدين «مثل هذا العمل الاجرامي» مشيرا الى ان «هذا العدوان على دور العبادة لا يمكن أن ينال من نسيج الوحدة الوطنية القائمة على روح التسامح التي تربط بين جميع أبناء الشعب المصري». وكانت الكنيسة القبطية قد وجهت انتقادات الى وزارة الداخلية المصرية بخصوص ما دعته بتهاون أجهزة الأمن في الدفاع عن الكنائس.

ورفع متظاهرون أقباط خلال الاشتباكات شعارات تندد بما دعوه بـ«الاضطهاد» في مصر.

وكانت مدينة الاسكندرية قد شهدت اشتباكات طائفية حادة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عندما قام أكثر من عشرة الآف مسلم بمحاصرة كنيسة مار جرجس بعد انباء عن توزيع أشرطة تحتوي على مسرحية صورت في الكنيسة عام 2002 قيل انها تضمنت اساءات الى الاسلام.

وقتلت في الاشتباكات راهبة مسيحية طعنا وشخصان آخران فيما أحرقت أجزاء من كنيسة مار جرجس.

وعلى الرغم من بعض الاحداث الطائفية الا ان المسلمين والمسيحيين يتعايشون بسلام في مصر.

ويقدر عدد المسيحيين في مصر بحوالي 8 بالمئة من سكان مصر البالغ عددهم 75 مليون نسمة.

وصول قوات الفتح الى كسلا تمهيدا لعودة الميرغني

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

سبعة عشر عاما قضاها الزعيم السوداني محمد عثمان الميرغني لم تطأ قدماه ارض السودان مع وعود متكررة بعودته وفي كل مرة تخيب امال الالاف من جماهير حزبه الا ان الاحتفال الجماهيري اللافت الذي استقبلت به قوات الفتح التابعة للحزب الاتحادي الديمقراطي وهي تدخل الى كسلا امس يؤكد بدء الاستعدادات لعودة زعيم الحزب الاتحادي، في وقت اعلن فيه نائب الامين العام للحزب، فتح الرحمن شيلا، انتفاء اعظم مبررات بقاء محمد عثمان الميرغني بالخارج، وكشف عن شروع فعلي في الاعداد لاستقباله بمشاركة كافة القوى الحزبية.

وشهدت مدينة كسلا امس تظاهرة جماهيرية غير مسبوقة وتدافعت المئات الى الحدود مع ارتريا لاستقبال 500 من مقاتلي جيش الفتح الذين دخلوا الحدود عبر معبر شللوب وسلموا في عدة نقاط اسلحتهم وعتادهم للحكومة! فيما راجت انباء عن احتجاز ارتريا لغالبية الاسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة القوات.

الناطق باسم قوات الفتح معتز الفحل انتقد تصريحات الدكتور نافع علي نافع الاخيرة، التي اعلن فيها ان القوات العائدة لن تستوعب في الجيش، واعتبر الفحل، ما اورده نافع يندرج في اطار المزايدات والصراعات الحزبية الضيقة. واكد ان د. نافع يمثل المؤتمر الوطني في حين وقع التجمع اتفاقا مع حكومة الوحدة الوطنية، ينص على استيعاب قوات الفتح في جميع مؤسسات الدولة التي تشمل – كما قال – الجيش وسواه من المؤسسات، وتوقع الفحل في تصريحات صحافية ان يمكث مجندو الفتح في المعسكر المقام بالمدرسة الصناعية بكسلا لـ (10) أيام ريثما تستكمل اجراءات توفيق اوضاعهم عبر لجنة تعكف على مراجعة الاوراق الثبوتية وسواها من الاجراءات الادارية الاخرى

وقال فتح الرحمن شيلا، للصحافيين ان عودة الفصيل المقاتل الى السودان ازالت اكبر مبررات بقاء الميرغني في الخارج. ونبه الى ان قوات الفتح ما خرجت لتعيث فسادا في الارض وانما لإعلاء كلمة الحق، واشار الى ان الترتيبات ستبدأ من الآن فصاعدا لاستقبال زعيم الحزب، مؤكدا ان عودته باتت رهينة بإكمال التحضيرات في الداخل على ان تشارك فيها كافة القوى السياسة عبر لجنة قومية يمثل فيها حتى المؤتمر الوطني. وقال شيلا ان الميرغني يعتبر رمزا وطنيا.

من ناحية اخرى وجه موسى محمد احمد رئيس مؤتمر البجا رئيس جبهة الشرق الدعوة لأعضاء الجبهة للمشاركة في المؤتمر الثاني للجبهة المنعقد بمنطقة ربده بمنطقة همشكوريب بشرق البلاد.

وأكد علي منيب عضو المكتب القيادي لمؤتمر البجا اكتمال كافة الاستعدادات لانعقاد المؤتمر بعد الفراغ من مناقشة أوراق العمل التي بدأت أمس خلال اليومين القادمين.

وقال ان كافة الوفود المشاركة في المؤتمر وصلت الى منطقة ربده بعد اكتمال مناقشة أوراق العمل المطروحة خلال المؤتمر والتي ستناقش عددا من القضايا الهامة.

وقال إن المؤتمر سيعمل على اكتمال الهيكل التنظيمي لجبهة الشرق وتكوين المكاتب القيادية والتنفيذية وإقرار مبدأ التفاوض السلمي والتحالف مع بقية الأحزاب السياسية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا الى مشاركة (60) من قادة التنظيمات بالداخل في هذا المؤتمر.

البشير: ليست لنا مصلحة في زعزعة أمن تشاد

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

تصاعدت وتيرة الازمة السودانية التشادية التي نشبت الاسبوع الماضي عقب الهجوم الذي تعرضت له العاصمة التشادية من قبل المعارضة وامهلت انجمينا السفير السوداني خمسة ايام لحزم امتعته ومغادرتها بينما وجه الرئيس التشادي اساءات بالغة للرئيس السوداني عمر البشير الذي لم يرد عليها واكتفى بالقول امس (الاحد) بان بلاده ليست لها مصلحة في زعزعة امن واستقرار تشاد لكن الرئيس التشادي مضى في تصريحاته المعادية للسودان محاولاً تأليب المجتمع الدولي وقال في لقاء جماهيري «اطلب من جميع القوى الكبرى ومن الاتحاد الافريقي والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والدول المحبة للسلام والعدالة بالتدخل عسكريا لانقاذ سكان دارفور الذين يتعرضون للابادة». البشير شدد امس على أن بلاده لا تزال تحترم اتفاق السلام الموقع مع تشاد في الثامن من شباط/ فبراير الماضي برعاية ليبيا، والذي تعهدت بموجبه الدولتان بعدم إيواء متمردين من الدولة الأخرى على أراضيها ومضى ديبي في تعقيد ازمة اللاجئين التي انفجرت عقب الاحداث الاخيرة وبعد ان هدد سابقاً بطرد 200 الف لاجئ سوداني من تشاد وهو التهديد الذي جدده رئيس الوزراء التشادي باسكال ياوديمناجي الذي طلب من المجتمع الدولي (امس) العثور بسرعة على بلد اخر يستقبل المئتي الف لاجئ سوداني من منطقة دارفور المتواجدين حاليا في تشاد. واعلن ياوديمانجي امام السفراء ومندوبي الامم المتحدة المعتمدين في العاصمة التشادية «ان الحكومة التشادية تمهل المجتمع الدولي حتى نهاية 2006 للعثور على بلد اخر» يستقبل اللاجئين. واعتبر «ان الحكومة تلاحظ ان على مر الايام يعامل اللاجئون افضل من التشاديين الذين باشروا بتقاسم القليل الذي يملكونه معهم».

المتحدث باسم الخارجية السودانية جمال محمد ابراهيم قال ان امام القائم بالاعمال السوداني مهلة خمسة ايام لمغادرة نجامينا بعد قرار تشاد قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان. ان التشاديين امهلوا القائم بالاعمال السوداني «خمسة ايام لمغادرة البلاد». واوضح المتحدث ان وزارة الخارجية التشادية استدعت سابقا القائم بالاعمال السوداني الذي يمثل حاليا الدبلوماسي الاعلى مستوى في تشاد لابلاغه بقطع العلاقات.

المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة من جانبها اعربت عن «قلقها الشديد» بشان مصير اللاجئين السودانيين في تشاد، بعد ان اعلنت حكومة نجامينا صراحة عدم رغبتها في بقائهم على اراضيها. وقالت ممثلة المفوضية في نجامينا انا ليريا فرانش، «نحن قلقون جدا وقد ابلغنا هذا القلق للحكومة التشادية». واوضحت «حصلنا على تأكيد بانه لن يتم طرد هؤلاء اللاجئين شرط ان نبحث لهم عن بلد آخر يستضيفهم».

يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان دعا تشاد الى الالتزام بواجباتها الدولية في ضمان الحماية التامة لكل اللاجئين الموجودين على أراضيها».

واعتبر برونك في بيان اصدره مكتبه في الخرطوم امس إرغام اللاجئين وهم أصلا ضحية نزاعات سابقة على الفرار سيخلق لهم معاناة كبيرة.

و في أول رد فعل أمريكي على توتر العلاقات السودانية التشادية، قالت الولايات المتحدة انها لاتزال تدقق فى مجموعة من التقارير المتعلقة بالاسباب المباشرة لتردي الاوضاع على الحدود السودانية التشادية وما اذا كانت للسودان علاقة بتحرك المتمردين المسلحين ضد الحكومة التشادية وتقدمهم نحو العاصمة نجامينا. ووجهت الخارجية الأمريكية انتقاداتها بشأن قرار تشاد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان وحثت البلدين على حل خلافاتهما عبر قنوات الحوار. وقال ماكورماك إن الحوار بين الخرطوم ونجامينا أفضل من اللجوء إلى قرار قطع العلاقات. وأوضح أنه غير قادر حتى الآن التأكد من صحة المزاعم التشادية بشأن دعم الخرطوم للتمرد في تشاد .

الحزب الحاكم في الخرطوم أبقى الباب مفتوحا لاستعادة العلاقات مع تشاد متى ما استقرت الأوضاع هناك. وقال الدكتور نافع علي نافع نائب رئيس المؤتمر الوطني للشؤون السياسية والتنظيمية الناطق الرسمي باسم الحزب في تصريحات صحافية بالمركز العام للحزب أمس تعليقا على اعلان الرئيس التشادي ادريس ديبي قطع علاقات بلاده مع السودان ان موقف علاقاتنا مع تشاد متطور وثابت وقال إن تشاد متى ما رغبت في تحسين العلاقات فإننا لن نقفل الباب أمامها من أجل قيام عمل سياسي مشترك. واعتبر د. نافع امهال الحكومة التشادية للقائم باعمال سفارة السودان خمسة أيام لمغادرة أنجمينا أمراً طبيعياً في ظل اعلان قطع العلاقات وفقا للعرف الدبلوماسي مجددا النفي في هذا الصدد لتبني السودان لأي نوع من الدعم للمعارضة التشادية المسلحة.

المنظمات غير الحكومية تستبعد اغلاق مخيمات اللاجئين السودانيين في تشاد

نجامينا ـ من سيسيل فوياتر:

تعرب المنظمات غير الحكومية عن قلقها حيال تدهور العلاقات بين تشاد والسودان وانعدام الامن الناتج من ذلك في مخيمات اللاجئين السودانيين، لكنها تستبعد في الوقت نفسه اغلاق هذه المخيمات كما هدد الرئيس التشادي.

وتتهم نجامينا منذ اشهر عدة الخرطوم بدعم المتمردين العسكريين الذين يسعون الى الاطاحة بنظامها وتصدير الصراع الدائر في اقليم دارفور (غرب السودان) الى اراضيها.

ويوم الجمعة، هدد الرئيس التشادي ادريس ديبي بطرد نحو 200 الف لاجىء سوداني يقيمون منذ 2003 في شرق تشاد.

وامهلت نجامينا الاسرة الدولية «حتى اواخر حزيران/يونيو 2006» لحل النزاع الدموي الذي يعانيه اقليم دارفور والعثور على «دول اخرى تستضيف» اللاجئين.

واعربت المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة السبت عن «قلقها الشديد» بازاء مصير هؤلاء السودانيين.

وقالت ممثلة المفوضية انا ليريا فرانش ان «اللاجئين عانوا بما فيه الكفاية في دارفور، لا نريد ان يدفعوا ثمن التوتر بين البلدين».

لكن معظم المنظمات غير الحكومية تعتبر ان لهذه التهديدات غرضا سياسيا قبل اي شيء.

ويقول نيكولا بالانك من منظمة «كار» التي تعمل في اربعة مخيمات شرق تشاد ان فكرة «نقل 200 الف لاجىء غير واقعية»، متسائلا «الى اي بلد ينقلون؟».

واعتبر ان «الحكومة التشادية تطلب منذ بضعة اشهر تدخلا دوليا اكبر للسيطرة على الحدود بين تشاد والسودان ومنع التوغل السوداني في اراضيها، واليوم تريد تشاد اجبار الاسرة الدولية على التدخل».

لكنه اضاف «لا يمكن استبعاد امكان ان تقرر الحكومة بين ليلة وضحاها اغلاق المخيمات، فهذا الامر من صلاحياتها وستكون له انعكاسات انسانية سيئة جدا».

ومن جهته، اكد مصدر في برنامج الغذاء العالمي ان تشاد دولة ذات سيادة والمنظمات الانسانية ضيوف لديها.

وذكرت انا ليريا فرانش بسابقة حصلت عام 1999 خلال حرب كوسوفو، حين قررت الحكومة المقدونية اغلاق مخيمات اللاجئين من كوسوفو على اراضيها، فاضطرت المفوضية العليا للاجئين الى اقامة جسر جوي لاجلاء نحو 70 الف شخص.

لكن ما يقلق المنظمات غير الحكومية اكثر احتمال اغلاق المخيمات، انعدام الامن المتزايد شرق البلاد.

وقالت موظفة انسانية في منظمة «كار» ان «المشاكل الجدية بدأت في كانون الاول/ديسمبر»، حين تصاعدت عمليات سرقة السيارات التابعة لمختلف المنظمات غير الحكومية.

واوضحت ان «المتمردين يستولون على السيارات للتوجه الى السودان»، مشيرة الى ان العاملين في هذه المنظمات لم يتعرضوا حتى الآن لاعتداءات.

وتحدثت انا ليريا فرانش من المفوضية العليا للاجئين عن تجنيد المتمردين اشخاصا من مخيم اللاجئين، بحيث ينخرط بعضهم في التمرد اما لاسباب مالية واما قسرا.

وفي شباط/فبراير، اجبر 24 شابا من مخيم كونونغو على الالتحاق بالمتمردين، وفي 21 و22 آذار/مارس، تم تجنيد مئات من الرجال تراوحت اعمارهم بين 14 و35 عاما من مخيمي بريدجينغ وتريغين (شرق).

وطالبت المفوضية السلطات التشادية باجراء تحقيق حول هذه المسألة، باعتبار ان قوات الامن التشادية تتولى حراسة المخيمات.

وقالت ان التعاون مع السلطات المحلية اصبح غير اكيد لأن بعض المسؤولين المحليين التحقوا بالمتمردين.

ولم تغادر اي منظمة حكومية شرق تشاد، لكنها قلصت عدد موظفيها منذ اندلاع المعارك العنيفة الاسبوع الماضي. (اف ب)